المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) كآلية لدعم المرأة المقاولة لتحقيق التنمية المستدامة -مشروع "بريف" لرائدات الاعمال في نيجيريا أنموذجا-

The Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (ICD) as a mechanism to support women entrepreneurs to achieve sustainable development -The "Brave" project for women entrepreneurs in Nigeria as a model-

د.دوادي بن الدين د.فيصل رحمي د.محمد لمين بن الطاهر

جامعة الجزائر3، الجزائر * جامعة الجزائر3، الجزائر جامعة المسيلة.الجزائر

mohamed-lamine.bentaher@univ.msila.com rahfay@yahoo.fr beneddine.douadi@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/19 ؛ تاريخ القبول :2024/05/13

مستخلص:

تسعى المرأة دائما الى ولوج عالم الاعمال، ويحفزها الى ذلك اكتسابها بعض المهارات والمعارف التي تؤهلها لممارستها أحد الأنشطة الاقتصادية التي لها فيها ميزة تنافسية. ويهدف البحث الى تشخيص اهم المشاكل التي تواجهها المرأة المقاولة، ومنها مشكل التمويل والمرافقة اللذان يعتبران العائقان الكبيران امام تكوين وتطوير مشاريع النساء المقاولات. وتوصل البحث الى ان المرأة المقاولة تحتاج الى مختلف أنواع الدعم المالي والمرافقة لتسهيل تجسيد افكارها وابداعاتها على شكل مشاريع اقتصادية، تستطيع بها مزاولة نشاط اقتصادي تلبي به حاجيات المجتمع حسب طبيعتها وتخصصها، لتحقيق الربح، والوصول الى تنمية مستدامة باحترام جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فعلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسات المسؤولة على الاقتصاد المحلي والعربي والإقليمي، ان يوفروا مختلف مصادر التمويل بزيادة عدد وأنواع المنتجات التي تتوافق مع خصوصياتها وخصوصيات مشاريعها، وتوفير مختلف وسائل الموافقة لتدريبها وتكوينها وتوجيها من اجل ولوج عالم الاعمال.

الكلمات المفتاحية: المرأة المقاولة، البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، التنمية المستدامة، مشروع "بريف".

تصنيف JEL: C21, J16, L26,O44,O55

Abstract:

Women always seek to enter the world of business, and they are motivated to do so by acquiring some skills and knowledge that qualify them to practice one of the economic activities in which they have a competitive advantage. The research aims to diagnose the most important problems faced by women entrepreneurs, including the problem of financing and

* المؤلف المراسل: دوادي بن الدين.

accompaniment, which are considered the two major obstacles to the formation and development of women entrepreneurs' projects. The research concluded that women entrepreneurs need various types of financial support and accompaniment to facilitate the embodiment of their ideas and creativity in the form of economic projects, through which they can engage in an economic activity that meets the needs of society according to their nature and specialization, to achieve profit, and reach sustainable development with respect for all economic, social and environmental aspects. The Islamic Corporation for the Development of the Private Sector and the institutions responsible for the local, Arab and regional economy must provide various sources of financing by increasing the number and types of products that are compatible with their specificities and the specificities of their projects, and providing various means of approval for their training, formation and guidance in order to enter the world of business.

Keywords: Women entrepreneurs, Islamic Development Bank, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, sustainable development, "Brave" project.

Jel Classification Codes : C21, J16, L26,O44,O55

مقدمة

لقد أصبحت المرأة الان لها كفاءة عالية باكتسابها مختلف المعارف التي تخول لها التخصص في مجالها، وتستطيع ان تبدع وتطور منتجات من سلع وخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية، بتحكمها في تقنية وتكنولوجية الإنتاج، وظهرت في الأفق بعض التجارب المقاولاتية الناجحة لنساء رائدات في بعض المجالات، واستطاعت بطبيعتها تغطية حاجيات قطاعات اقتصادية كبيرة، وحاجيات المجتمع التي تنتمي اليه، ولم تكتف بالتطور المحلي والوطني بل توجهت الى الاسواق الدولية. ولكن تبقى مساهمتها محدودة مقارنة بالرجل المقاول، وتعتبر المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من المؤسسات الرائدة في تمويل ومرافقة المرأة المقاولة، بتوفيرها جملة من المنتجات لتمويلها، وتوفير بعض الدورات التكوينية ترافقها بها من اجل تجسيد مشاريعها، وتعتبر ايضا المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص الممثل الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية لتمويل ومرافقة مشروع "بريف" لرائدات الاعمال، من اجل زيادة نسبة مساهمة المرأة المقاولة في التنمية المستدامة، ونيجيريا من بين الدول التي قامت المؤسسة بتمويل ومرافقة النساء المقاولات لإنشاء وتطوير مشاريعهن ضمن مشروع "بريف".

مما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية للبحث كما يلي:

على ضوء مشروع "بريف" لرائدات الاعمال، كيف تقوم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) بدعم ومرافقة المرأة المقاولة النيجيرية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة؟

من الإشكالية الرئيسية للبحث نصيغ الفرضية التالية: تحتاج النساء المقاولات الى جهد مؤسسات حكومية وغير حكومية بصفة أكبر لمساعدتها على ولوج عالم الاعمال، ويعتبر عمل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص غير كاف مقارنة بعدد النساء اللاتي تحتاج الى المساعدة لإنشاء وتطوير المشاريع.

ان هدف البحث هو التعرف على المشاكل التي تعيق المرأة المقاولة ومحاولة تحديدها، ومن أهم هذه المشاكل هو مشكل التمويل والمرافقة، الذي يعيق انشاء وتكوين مشاريع النساء المقاولات والسعي الى تطويرها.

وتكمن أهمية البحث في انه يسلط الضوء على عمل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص كآلية تساعد لتمويل ومرافقة المرأة المقاولة في مختلف مراحل تجسيد وتنفيذ وتطوير مشاريعها.

لقد تم تقسيم البحث الى:

1-المراة المقاولة، تعريفها ودورها في الاقتصاد؛

2-تعريف واعمال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خلال سنتي 2021، 2022؛

3-المؤسسة ومشروع "بريف" لرائدات الاعمال في نيجيريا.

1- المرأة المقاولة، تعريفها ودورها في الاقتصاد:

ان للمرأة المقاولة عدة تعاريف، نوجز أهمها فيما يلي:

هي امرأة او جماعة من النساء التي تقوم بعملية انشاء او استغلال الموارد المالية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل توفير السلع أو الخدمات للسوق (العملاء) من أجل الربح. (سلامي منيرة، 2007، صفحة 35)

هي امرأة او مجموعة من النساء او مجموعة مختلطة من النساء والرجال التي أسست شركة او اكتسبتها او اشترتها عن طريق التوجيه. وتصبح مسؤولة من الجانب المالي والإداري والاجتماعي. كما أنها تلعب دورًا في إدارتها. وهي أيضًا شخص يواجه التحديات المالية المتمثلة في إنشاء شركة أو الحصول عليها وإدارتها بطريقة إبداعية، من خلال تطوير المنتجات. والوصول إلى أسواق جديدة. (لعربي دخموش، 2005، صفحة 6)

امرأة تختار إنشاء مشروع تجاري مستقل، وتخطط وتدير أصولها الخاصة وتتحمل الأعباء المالية للقيام بذلك على أمل تحقيق الربح في نهاية المطاف. (بنوجعفر عائشة وابراهيم شالا، 2020، صفحة 95)

وهي تلك المرأة التي تتمتع بصفات وميزات معينة تتحمل بها مخاطر العمليات التجارية التي تقوم بها لحسابها، وهي تتمتع ايضا بروح المبادرة والمغامرة، وتتحمل المسؤولية، وتتصرف بمرونة وذكاء في التخطيط والإدارة، وتثق بقدراتها ومواهبها. وهدفها النجاح والتفوق. (سلامي منيرة و يوسف قريشي، 2014، صفحة 86، 87)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي للمرأة المقاولة:

هي كل امرأة تقوم بملكية منشاة بمفردها او بالشراكة مع جماعة من النساء او جماعة مختلطة من الرجال والنساء، لممارسة نشاط اقتصادي لإنتاج سلعة او خدمة من اجل تلبية حاجيات المجتمع، وتحقيق الربح مع مراعات الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمحيط، للوصول الى التنمية المستدامة، باستعمال جميع طاقاتها المادية والمالية والابتكارية والمعرفية، بتحملها المسؤولية والمخاطر، وبتعاملها بمرونة ومهارة في تنظيم وتسيير وإدارة المنشاة.

وتحتل المرأة المقاولة مكانة مهمة في الاقتصاد، مثلها مثل الرجل المقاول، خاصة في السنوات الأخيرة حيث أصبحت قادرة على العمل في بعض القطاعات التي كانت حصراً على الرجل المقاول. ويتجلى دور المرأة المقاولة في الاقتصاد فيما يلي: (شنوف فريدة، 2009/2008، صفحة 51)

-لقد تمكنت المرأة المقاولة في العديد من البلدان من استيعاب تأثيرات الأزمات والركود وتدهور ظروف العمل؛

- تمكين النساء المقاولات كربات بيوت وامهات من زيادة مساهمتهن في الاقتصاد من خلال العمل في الأوقات التي تناسبهن، سواء في المنزل أو في المجتمع، مما يوفر عملاً مفيداً للأسرة والمجتمع؛

- انخفاض الحجم الإجمالي لرأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل المشاريع الصغيرة مقارنة بغيرها، وبالتالي تصبح هيكلاً تمويلياً يتوافق مع مصالح المستثمر، لان مدخرات المستثمرات صغيرة، يرجع الى انخفاض التكلفة الفعلية للعمالة في هذه المشاريع؛

- هيكل الملكية المتباين، حيث تسيطر الشركات الفردية أو العائلات أو شركات الاشخاص، وهو هيكل مناسب لمدخرات صغيرة أصحابها يتمتعون بقدرات ومهارات تنظيمية وإدارية مختلفة؛

- قدرتها على توفير حاجات المشاريع الكبرى، ولعب دور الصناعة التي تغذي، والمساعدة في التوزيع، أو أداء خدمات متنوعة مثل خدمات الصيانة والإصلاح؛

- قدرتها على الانتشار ومرونتها عبر مختلف البيئات الجغرافية، مما يساهم في تحقيق التوازن التنموي الجغرافي، وتقليص الفارق بين الريف والمدينة، وارجاع الريف الى مكانته الطبيعية كمنتج ومصدر فائض إنتاجه، مما يقلل معدل الهجرة وإعادة توزيع السكان، ويقلل من نسبة البطالة عن طريق خلق المجتمعات المنتجة في المناطق النائية؛

- تتميز بانخفاض النفقات المطلوبة للتدريب، حيث تعتمد بشكل أساسي على نهج التدريب القائم على مكان العمل، بالإضافة لاستخدام التقنيات البسيطة. وبهذا المعنى، فهي مصدر مهم لتنمية المواهب والابتكارات؛

- قدرتها على التكيف مع تغيرات السوق وتقديم منتج يناسب احتياجات المستهلك من المنتجات والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراته الشرائية؛

- انخفاض تكاليف توفير فرص العمل، وزيادة قدرة المرأة المقاولة على توظيف المزيد من العمال وتوفير حل أقصى لمشكلة البطالة؛

-كما أنه مجال ممتاز لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإبداعية والتجارية، ويفتح العديد من الفرص للمبادرات الفردية والعمل الحر، وتعزيز روح الابتكار لضمان النجاح والاستمرارية، كما اثبتت التجارب الدولية أنه في الغالب هي عمليات ابتكار وتطوير تنفذها مؤسسات صغيرة لنساء مقاولات تتمتع بقدرات استثنائية.

ومن خلال ما سبق نلخص خصائص المرأة المقاولة في الشكل 01 الموالي:

الشكل 01: خصائص المرأة المقاولة

المصدر: من اعداد الباحثِين.

2- تعريف واعمال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خلال سنتي 2021، 2022:

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (ISDB) هي مؤسسة مالية تعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للناس في الدول العضوة فيه والتي يبلغ عددها 57 دولة، والشعوب المسلمة التي تنتمي لدول غير أعضاء. ورؤية البنك تتمثل في تجهيز الناس لقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم على نطاق واسع، وإنشاء البنية التحتية لتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم. وتتمثل مهمة البنك في بناء شراكات تعاونية على الصعيدين الإقليمي والدولي بين القطاعين العام والخاص وكذلك تعزيز الحلول المبتكرة والمستدامة لأكبر تحديات التنمية في العالم، حيث يعمل على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. . (البنك الاسلامي للتنمية، صفحة 3، 4) والبنك الإسلامي للتنمية هو مجموعة تتكون من خمس شركات، نلخصها في الشكل 02 الموالي:

الشكل 02: مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (البنك الاسلامي للتنمية، صفحة 6)

ومن الناحية التنظيمية، تعتبر شركة تنمية القطاع الخاص الإسلامي الشركة الرابعة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وهي منظمة متعددة الجنسيات، برأس مال مصرح به قدره 4 مليارات دولار أمريكي متاح للاكتتاب. المشاركون في المؤسسة هم البنك والدول الأعضاء فيه، والبالغ عددها 55 دولة وخمس مؤسسات مالية وطنية. أنشأ مجلس محافظي البنك هذه المؤسسة، في الاجتماع 24 السنوي الذي عقد بمدينة جدة السعودية التي هي مقرها، في رجب 1420هـ (نوفمبر 1999م). (المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، 2021، صفحة 11)

والمشاركة في رأسمال المؤسسة بالنسب مقسمة في الشكل 03 الموالي:

الشكل 03: نسب المشاركة في رأسمال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

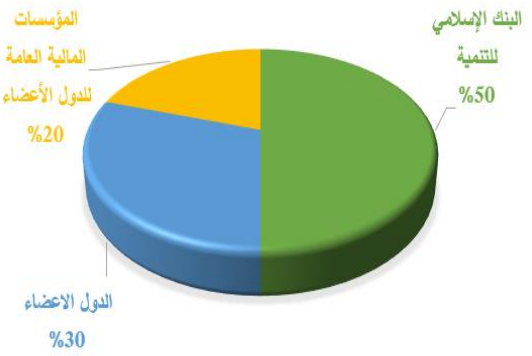

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (البنك الاسلامي للتنمية، 2005، صفحة 9).

تتمثل مهمة المؤسسة في دعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال تمويل مشاريع القطاع الخاص بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، لخلق فرص عمل وزيادة إمكانات التصدير التي نمت في الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، تتمثل مهمة المؤسسة في تعبئة موارد إضافية للمشاريع وتشجيع تطوير التمويل الإسلامي، فضلاً عن جذب العاملين في مجال المساعدات المالية. ومن حيث خدماتها، فهي تقدم خدمات استشارية للحكومات ومجموعات القطاع الخاص حول المبادرات التي تهدف إلى تشجيع إنشاء وتوسيع وتحديث المؤسسات الخاصة، وتعزيز أسواق الاستثمار، وأفضل الممارسات الإدارية، ودعم اقتصاد السوق. وتكمل أنشطة المؤسسة أنشطة البنك فيما يتعلق بالبلدان الأعضاء ومؤسساتها المالية. (المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، 2021، صفحة 11)

ان المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تهدف الى تدعيم التنمية الاقتصادية في الدول العضوة بها، واتمام نشاطات البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية للدول الأعضاء، من خلال تمويل القطاع بمنتجاتها المختلفة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. (بقاش شهيرة، 2012/2011، صفحة 201)

بهدف دعم أنشطة المؤسسات الاقتصادية، تقدم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تسهيلات ومنتجات تمويلية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية العاملة في الدول الأعضاء (مثل البنوك الإسلامية، شركات الاجارة، شركات التكافل، شركات

التمويل العقاري وصناديق الاستثمار)، للاستثمار في المشاريع ذات جدوى اقتصادية، والقطاعات التنموية، خاصة في مجال التشغيل. (سلمى بوقطاية و تلمساني حنان، 2021، صفحة 66) ويلخص الشكل 04 أدناه آلية عمل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:

الشكل 04: آلية عمل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

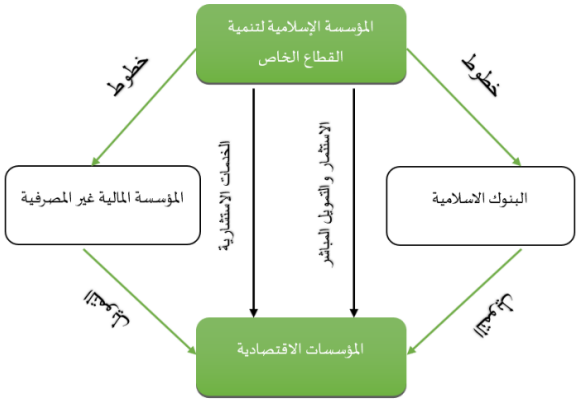

المصدر: (سلمى بوقطاية و تلمساني حنان، 2021، صفحة 66)

نفذت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في السنوات الأخيرة عدداً من المشاريع المهمة لدعم الدول الأعضاء فيها، ومن أهم هذه المشاريع الدعم التي قدمته سنتي 2021 و2022: (المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، 2021، صفحة 33، 34، 37)

-**دعم فاعل ورائد في سوق تأجير الطائرات (شركة "الافكو"):** نظرًا للوضع الصعب، انضمت المؤسسة، بالتعاون مع "**بيت التمويل الكويتي كابيتال**" كمنسق رئيسي، بتمويل جماعي لفترة اربع سنوات بمبلغ 75 مليون دولار امريكي بالمرابحة السلعية لصالح شركة "الافكو" لتأجير وتمويل الطيران، والتي أصبحت الممول الرئيسي لهذه الصفقة، وتبلغ حصة الشركة الإجمالية في هذا التمويل الجماعي 50 مليون دولار أمريكي، وتعتبر "الافكو" شركة رائدة في مجال الطيران المدني بتاجير الطائرات، ويقع مقرها بالكويت، والمؤسسات المساهمة بها هي كل من "**بيت التمويل الكويتي**" وشركة "**الخليج للاستثمار**"، وشركة "**الخطوط الجوية الكويتية**". وتملك "الافكو" اسطولا جويا يتكون من 79 طائرة ايرباص وبوينغ، أجرتها لـ 23 مؤسسة طيران في خمسة عشر دولة من أمريكا الشمالية والجنوبية، افريقيا واسيا، المحيط الهادي، أوروبا والشرق الأوسط،

وقدمت على طلبية 68 طائرة مجهزة بأحدث التقنيات من إيرباص وبوينغ. ومن المقرر أن يتم التسليم بين عامي 2022 و2028. ومع لعب قطاع الطيران دورًا رئيسيًا في الاتصال والتنقل العالميين، فضلاً عن النمو الاقتصادي، فيعد هذا القطاع أحد أكثر القطاعات تأثراً خلال جائحة كورونا، حيث أن شركات الطيران عانت من اضطراب شديد وانخفاض مذهل في الإيرادات، ومن المتوقع أن يؤدي التمويل المقدم من المؤسسة إلى تحسين عمليات "الافكو". وهي تدعم متطلبات أعمالها لصالح وفورات الحجم وتحسين التنقل العالمي. وستمكن تسهيلات التمويل شركة "الافكو" من أن تكون مستعدة بشكل أفضل لتلبية الزيادة المتوقعة في طلب الركاب نتيجة لتنفيذ تدابير وقائية مهمة واستعادة الثقة؛

-تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكاميرون: في سنة 2021 اقرضت المؤسسة بنك **"افير لاند فريست"** في الكاميرون قرضا بمبلغ 20 مليون يورو ما يعادل 22.8 مليون دولار امريكي، عبر برنامج حوافز مالية، خصصته المؤسسة بمبلغ 200 مليون دولار لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19، وقبل هذا استفاد هذا البنك من تسهيلين للتمويل من المؤسسة وكان المبلغ الكامل 28 مليون يورو، بما في ذلك تمويل بقيمة 15 مليون يورو تم منحه في عام 2016 (سدد بالكامل)، وخط ائتمان بقيمة 13 مليون يورو تم منحه خلال العام. 2018، ومن المتوقع أن تتم تسويته بالكامل بحلول ماي 2024. وينعكس التسهيل الجديد في حزمة تمويلية موحدة بقيمة 40 مليون يورو متوافقة مع الضوابط الشرعية، تنظمها المؤسسة، وسيقوم المصرف "**العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا**" بتعبئة الأموال المتبقية والبالغة 20 مليون يورو. ويعتبر هذا المشروع أول آلية تمويل مشترك بين المؤسسة والبنك "**العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا**"، كما أنه أول تسهيل تمويلي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يقدمه البنك، وذلك تماشياً مع رسالته الرامية إلى تعزيز التمويل الإسلامي في المنطقة. وبموجب الاتفاقية، قام البنك بتعيين الشركة كوكيل قرض لاستخدام الجزء الخاص بها من خط التمويل. سيتم توجيه هذا التمويل الجماعي نحو مشاريع القطاع الخاص التي سيكون لها تأثير كبير على تنمية القطاع الزراعي، حيث هو أكبر مصدر لفرص العمل في الكاميرون، ويهدف إلى التخفيف من تأثير كوفيد-19 على قطاع الزراعة في هذا البلد بشكل فعال، لا سيما دعماً لجهودها الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي، بالإضافة إلى خلق فرص العمل والحفاظ عليها، وبالإضافة إلى زيادة الوعي بالتمويل الإسلامي، فإن القائمة القوية للمشاريع التي سيتم تمويلها، ستمكن المؤسسة من المساهمة بالنشاط في كل من، الهدف الأول من اهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، (العمل اللائق والنمو

الاقتصادي)، والهدف التاسع (الصناعة، والابتكار، والبنية التحتية)، والهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الاهداف)؛

-تقديم تمويل بقيمة 5 ملايين دولار امريكي الى مجموعة التأجير "اس سي" بالعملة المحلية لكازاخستان: بإطلاق برنامج للصكوك بعملة كازاخستان الذي يعتبر الأول من نوعه كجزء من برنامج المؤسسة لتعبئة الموارد، من اجل دعم نشاط الصندوق في كازاخستان وتطوير القطاع الخاص. أبدى بنك الدولة في جمهورية كازاخستان وبنكها المركزي ومستثمرون آخرون اهتمامهم بالاكتتاب في الشريحة الأولى من إصدار الصكوك بالعملة المحلية الـ "تينغ". وسيتم استخدام عائدات هذه الصكوك لتوفير وتحديد تسهيلات لتمويل المؤسسات المالية وغير البنكية في دولة كازاخستان من اجل تنمية القطاع الخاص بها، يتم الاستخدام والدفع بالعملة المحلية لكازاخستان. وفي ديسمبر 2021، وافقت المؤسسة على ترتيب تمويل يعادل 5 ملايين دولار أمريكي بالعملة المحلية لصالح شركة مجموعة التأجير "اس سي"، والتي تأسست سنة 2005 بكازاخستان بـ"الماتي" ويرتكز نشاطها على منتجات التأجير، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مختلف الصناعات، وهي مدرجة ببرصة كازاخستان منذ سنة 2018؛

-امضاء اتفاقية خط تمويل بقيمة 25 مليون دولار أمريكي بين المؤسسة و"أكروبنك": (الخاص، 2022) في 14 أغسطس 2022 في جدة، وقع المهندس "**هاني سالم سنبل**"، الرئيس التنفيذي المكلف، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، مع السيد "**أزامات تورابيف**"، نائب رئيس مجلس إدارة البنك التجاري المشترك ("**أكروبنك**") اتفاقية قرض متوافق مع الشريعة الإسلامية بقيمة 25 مليون دولار أمريكي سيستخدمه "**أكروبنك**" لتمويل مشاريع القطاع الخاص وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أوزبكستان. وهذا هو الخط الرابع الذي تقدمه الشركة، وهي شركة خاصة تابعة للمجموعة المصرفية الإسلامية للتنمية، إلى "**أكروبنك**"، بهدف تعزيز التمويل الإسلامي، وتحسين الشمول المالي، ودعم تنمية القطاع الخاص في أوزبكستان. من ناحية أخرى، قال المهندس "**هاني سالم سنبل**": "سيستخدم آكروبنك هذا الخط لدعم الأنشطة المالية للقطاع الخاص في أوزبكستان". وأضاف: "تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في نمو وتطور الدولة. وتركز المؤسسة الآن على توسيع فرص التمويل الإسلامي من خلال توجيه الأموال إلى المؤسسات المالية القائمة في البلدان الأعضاء". من جانبه أشاد السيد "**أزامات تورابيف**" بجودة الشراكة بين المؤسستين، وأضاف: "لقد استفاد مصرفنا من ثلاث تسهيلات تمويلية بلغ مجموعها

21 مليون دولار أمريكي في الأعوام 2010 و2012 و2018. وقد مكنت هذه الخطوط البنك من دعم مجموعة واسعة من المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويل المشاريع الأساسية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للمؤسسة، متمنياً لها كل النجاح في مهامها. ونشكر المؤسسة على توفير هذا الخط الرابع خلال هذه الأوقات الصعبة من فترة التعافي من جائحة كوفيد-19، والتي تعمل فيها البنوك على دعم عملائها، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نحن نؤمن بتوسيع وتعزيز هذا التعاون المثمر بين المؤسستين"؛

- قامت المؤسسة بإمضاء ثلاث تكليفات جديدة للاستشارة، تتكون من عملية إدارة المسؤولية بالمالديف، سنة 2021، وتم الإعلان عن اثنين منها لاحقًا. وتندرج هذه التفويضات ضمن التفويض الأكبر للمؤسسة المتمثل في تقديم المشورة لجزر المالديف من اجل انشاء برنامج للصكوك بمبلغ 1مليار دولار امريكي، وبتاريخ 29 مارس من سنة 2021 قامت جزر الملديف بإصدار صكوك لمدة 5 سنوات بمبلغ 200 مليون دولار امريكي، بدفع قسائم بنسبة 9.875%، مع قيام المؤسسة بدور المدير الرئيسي المشارك. وبعد ذلك، أكملت المؤسسة بنجاح عملية بيع أخرى بقيمة 100 مليون دولار أمريكي بحلول نهاية افريل 2021، مع استعمال جزء من الإيرادات لأجل تمويل عروض عطاءات بنسبة 76.8% من سندات اليورو المستحقة بقيمة 250 مليون دولار أمريكي، والتي تستحق في عام 2022، ومن خلال تمويل المشاريع المالية. وفي 21 سبتمبر 2021، جمعت هذه الدولة 200 مليون دولار امريكي أخرى من محفظة ثانية للصكوك والاكتتاب تم مع مستثمرين من البنوك وصناديق التقاعد والتحوط، ومديري الأصول من كل من أمريكا وأوروبا، وشمال أوروبا، اسيا والشرق الأوسط، واضافة الى ذلك فان هذا الإصدار سيمهد الطريق لإدراجه في قائمة سندات الأسواق الصاعدة. والتي من المتوقع أن تؤدي إلى توسيع عدد المستثمرين في جزر المالديف من خلال جذب المستثمرين المؤسسيين.

3- المؤسسة ومشروع "بريف" لرائدات الاعمال في نيجيريا:

ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دور مهم في بيئة هشة، بعد أن أظهرت القدرة على التحلي بالمرونة والاستمرارية. لا توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة السلع والخدمات اللازمة فحسب، بل توفر أيضًا فرص العمل والدعم اللازم للعيش في مواجهة الصراع والهشاشة لتحقيق التنمية والاستقرار. وفي حين لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً، فقد اضطر الكثير

منها إلى إغلاق أبوابها بسبب الصراع المستمر. وقد تكون معظم هذه الشركات مملوكة لنساء، وتواجه هذه الشركات العديد من التحديات التي تؤثر على أدائها الاقتصادي بسبب القيم الثقافية والسياسية. وبحسب الدراسات فان آثار الصراع على القطاع الخاص المحلي التي أجرتها وكالة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2015، فقد اضطرت 42% من النساء إلى إغلاق مؤسساتهن، ولا تزال 4 في المائة من هذا القطاع فقط. (Brave، 2023)

تم إنشاء برنامج مساعدة مؤسسات الأعمال لرائدات الأعمال (النساء) كجزء من المساعدة الإنمائية الدولية التي يتم تقديمها إلى البلدان الأكثر هشاشة في أفريقيا والشرق الأوسط. تهدف هذه المبادرة بشكل أساسي إلى تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تقودها رائدات الأعمال (النساء) لتتحمل التقلبات، وتعمل على زيادة فرص نمو الأعمال من خلال بناء القدرات والتمويل. وقد تم تطوير البرنامج، الذي بدأ في اليمن ونيجيريا وبوركينا فاسو، من طرف البنك وتسيره المؤسسة. (المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، 2021، صفحة 23)

تتمثل أنشطة مشروع "بريف للنساء" في الشكل 05 الموالي:

الشكل 05: الأنشطة الرئيسية لبرنامج "بريف"

المصدر: (المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، 2021، صفحة 23).

ويتضمن البرنامج برنامج لمساعدة ريادة الأعمال ذو القيمة المضافة لرائدات الأعمال، وهو برنامج طموح متعدد البلدان مدته خمس سنوات لثلاثة من بلدان البنك (اليمن ونيجيريا وبوركينا فاسو)، بميزانية إجمالية قدرها 32.2 مليون دولار أمريكي، منها 14.27 مليون دولار أمريكي. تم تخصيصها لنيجيريا لفترة الثلاث سنوات 2020-2023. ويتم تمويل المشروع من قبل الصندوق العالمي متعدد المانحين ومبادرة تمويل رائدات الاعمال، ويبني على سجل البنك الإسلامي للتنمية

الطويل من الأعمال المماثلة في إطار هذا البرنامج في اليمن، بتمويل من الفترة الانتقالية زيادة التمويل لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من عام 2016 إلى عام 2020. ويحقق هذا البرنامج بعض اهداف التنمية المستدامة، وهي الأهداف التالية: الخامس (المساواة بين الجنسين)، والثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والتاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية). (الهيئة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، 2021، ص23)

ان معطيات مشروع "بريف للنساء" لرائدات الاعمال في نيجيريا،ملخصة في البطاقة التقنية الموالية:

الجدول 01: بطاقة تقنية لمشروع "بريف" لرائدات الاعمال في نيجيريا

مشروع "بريف" لرائدات الاعمال في نيجيريا			
البلد	نيجيريا	**المناطق التي يغطيها المشروع**	ولايات: "إيدو"، "كانو"، "جومبي"
مبلغ التمويل	14.27 مليون دولار امريكي	**نوع المساعدة**	التدريب والتمويل
الفترة	2023-2020	**عدد الشركات المسجلة في المشروع**	1505 شركة
اهداف المشروع	المساواة بين الجنسين، العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الصناعة والابتكار والبنية التحتية	**عدد الشركات المستفادة**	600 شركة صغيرة ومتوسطة
أطراف المشروع	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وجمهورية نيجيريا (وزارة المالية)	**عدد الشركات الرائدة المستفادة**	24 شركة
الوكالة المحلية لإنجاز المشروع	بنك الصناعة "BOI"	**عدد الاتحادات المستفادة**	14 اتحاد تجاري

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، 2021، صفحة 23، 24).

لقد أثرت تحديات الاقتصاد الكلي المستمرة في نيجيريا، إلى جانب آثار جائحة كوفيد-19، سلبًا على صحة القطاع الخاص في هذا البلد، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تشمل

التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العجز في التدفق النقدي، وانخفاض إيرادات المبيعات، وفقدان العمال لوظائفهم والسبب عدم القدرة على دفع الرواتب، وتفاقم الدين، وتذبذب قنوات التوريد المحلية والعالمية، والتضارب في الاسعار. وتعتبر هذه التحديات حادة بشكل خاص بالنسبة لرائدات الأعمال حيث يواجهن قيودًا إضافية في السوق بسبب الطبيعة غير الرسمية لأعمالهن، بالإضافة إلى الأعراف الثقافية والقانونية والاجتماعية المشتركة، وبالتالي فإن التفاوت بين الرجال والنساء من حيث الفرص الاقتصادية أمر بالغ الأهمية. في استعادة المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في نيجيرياً، لذلك تم ابرام اتفاقية إطار بين البنك الإسلامي للتنمية والحكومة الفيديرالية ممثلة بوزارة المالية النيجيرية في افريل 2020، مما يشير إلى دعمها لحملة مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة للنساء رائدات الاعمال في نيجيريا، وتم تعيين بنك الصناعة "BOI" في نيجيريا كوكالة محلية للمشروع. وتم إعداد هذا المشروع للتنفيذ في ثلاث ولايات نيجيرية ("إيدو"، "كانو"، "جومبي"). ستستفيد الشركات المشاركة التي تملكها أو تقودها رائدات الأعمال من تدخلين رئيسيين في خطة المشروع:

-التدريب المتخصص في مجال قدرة النساء رائدات الاعمال ان تصمد، ما يعزز مهارة تنظيم المشاريع وتطوير الاعمال؛

-مساعدة النساء رائدات الاعمال من خلال دعمهن بالمنح. (المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، 2021، صفحة 24)

وفيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المهمة لاقتصاد نيجيريا لسنة 2021 ملخصة في الجدول 02:

الجدول 02: اقتصاد نيجيريا في ارقام لسنة 2021

إجمالي الناتج المحلي	440.83 مليار دولار	**معدل التضخم**	%17.00
نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي	2065.7 دولار	**تعداد السكان**	213401323.00 نسمة
معدل النمو	%3.60	**معدل النمو السكاني**	%2.40
معدل البطالة	%9.80		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من البنك الدولي.

بحلول عام 2021، نجح برنامج دعم ريادة الأعمال ذو القيمة المضافة لرائدات الأعمال في نيجيريا في إنشاء وحدة إدارة مشروع قابلة للاستمرار داخل بنك الصناعة، تحت اشراف مستشار متخصص في فن التدريب، من خلال تقديم استشارات انشاء وإدارة قادرة على تسيير المشروع، بحيث ان مرحلة بناء القدرات في نهايتها هي عبارة عن نقل المعرفة بين المؤسستين المحليتين لإنجاز البرنامج في نيجيريا واليمن مع وكالة ترويج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تغلبت وكالة ترويج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها المنسق الرئيسي الرابع، على دور المعرفة للمؤسسة الأكبر نظرا لخبرتها الواسعة في تنفيذ البرامج في اليمن. الهدف الرئيسي من عملية بناء القدرات هو نقل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المحددة في النظام الحالي والأعمال السابقة للبرامج في اليمن في إدارة المشاريع من تمويل ورصد، تقييم وتسويق، والاتصالات إلى الوحدة الجديدة لإدارة المشروع في نيجيريا. الهدف الرئيسي هو تعزيز وحدة إدارة المشروع الجديدة في نيجيريا إلى الحد الذي يلبي جميع المتطلبات التي حددتها كل من الجهة المانحة (مبادرة تمويل رائدات الاعمال) والبنك في تحقيق نتائج المشروع للمستفيدين المستهدفين، والتي تتجاوز الطريقة الفعالة من حيث التكلفة، اقتصادية ومؤثرة. تفتخر المؤسسة بأنها لعبت دورًا رئيسيًا في تعزيز تبادل المعرفة التقنية ثلاثي المحاور "بين دول الجنوب". تم بعد ذلك إجراء دراسة للسوق لقياس مستوى الاهتمام الأولي من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمشاركة في المشروع، أعقبته حملة تسويق وترويج مكثفة في المناطق الثلاثة المستهدفة للمشروع، وهي ("إيدو"، "كانو"، "جومبي"). وفي الربع الأخير من عام 2021، تلقى المشروع 1505 طلبات من الشركات عبر منصته الإلكترونية، منها 600 شركة صغيرة ومتوسطة مملوكة لنساء استوفت معايير الاختيار وتم قبولها في الاخير، بالإضافة الى أربعة وعشرون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وأربعة عشرة اتحاد تجاري، ثم بدأت مرحلة تدريب المستفيدين في النصف الثاني من ديسمبر، بعد نشاط أولي في مجال "تدريب المدربين"، تم تنظيم هذا التدريب من قبل بنك الصناعة بمساعدة مستشار لتدريب مستشاري الأعمال المختارين على تخطيط الأعمال لمواصلة التدريب. وكانت هذه الندوة هي الدورة الرئيسية التي قدمها مستشارو الأعمال للشركات المشاركة في شهر ديسمبر. (المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، 2021، صفحة 24)

رغم كل الجهود التي تبذلها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من اجل تمويل ومرافقة المرأة المقاولة لدعمها، لكن تبقى غير كافية من اجل مساعدة أكبر عدد ممكن من النساء المقاولات، لكي تستطيع المساهمة في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، فيجب على

المؤسسة والقائمين على الاقتصاد المحلي او العربي وحتى الإقليمي، ان يدعموها ويساندوها من خلال:

-تكثيف تقديم دورات التدريب التي تساعد المرأة المقاولة للولوج الى عالم الاعمال، بدورات تكسبها المعارف التي تخول لها انشاء، واستغلال جميع الموارد المادية والبشرية المكونة لمشروعها، ومصادرها لتسهل عليها القيام بمرحلة التنفيذ والتجسيد؛

-مساعدة المرأة المقاولة على اكتساب الثقافة المالية التي تساعدها على تمويل، تكوين وتسيير مؤسستها، لاطلاعها على مختلف مصادر التمويل المتاحة امامها للمفاضلة بينها باستعمال بعض المؤشرات المهمة للمفاضلة منها سعر الفائدة، ومدة تغطية التمويل بأصل الدين وخدمته، وملاءتها المالية؛

-تقديم أيام دراسية من تنشيط مختصين في مجال الابداع والابتكار للمرأة المقاولة، لتمكينها من مواجهة المنافسة أي كان نوعها؛

-مساعدة المرأة المقاولة على الولوج الى كل المؤسسات التكوينية المتخصصة حسب مستوى كل منها وحسب تخصصها في النشاط الاقتصادي؛

-من جانب المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عليها ان تنتج وتسوق منتجات أخرى تساعد بها المرأة المقاولة على تمويلها ومرافقتها اثناء وبعد تكوين مشروعها؛

-مساعدة المرأة المقاولة على تذليل العقبات امامها من اجل تجسيد مشاريعها على ارض الواقع، بولوجها النشاط الاقتصادي، وترك لها المجال واسعا لإظهار قوة ابداعها وابتكارها، بتحملها المسؤولية والاخطار التي تواجهها في التسيير؛

-يجب على سلطات الدول ان تساعد وتساند المرأة المقاولة محليا، بمنحها كل المساعدات المالية والتقنية والقانونية ووسائل المرافقة، لتوفر لها مجال يسمح لها مزاولة نشاط اقتصادي يغطي حاجيات المجتمع حسب طبيعة المرأة بالإنتاج والخدمة، لتنمية الاقتصاد وتطويره، لتلج الاقتصاد العالمي.

الخلاصة :

من خلال البحث تم تحديد تعريف دقيق للمرأة المقاولة فهي "كل امرأة تقوم بملكية منشاة بمفردها او بالشراكة مع جماعة من النساء او جماعة مختلطة من الرجال والنساء، لممارسة نشاط

اقتصادي لإنتاج سلعة او خدمة من اجل تلبية حاجيات المجتمع، وتحقيق الربح مع مراعات الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمحيط، للوصول الى التنمية المستدامة، باستعمال جميع طاقاتها المادية والمالية والابتكارية والمعرفية، بتحملها المسؤولية والمخاطر، وبتعاملها بمرونة ومهارة في تنظيم وتسيير وإدارة مؤسستها".

وبالرغم من الجهود التي تبذلها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في دعم ومرافقة النساء المقاولات عبر مشروع "بريف" لرائدات الاعمال، الا انه يعتبر غير كاف لتغطية العدد المتزايد من المشاريع التي تريد النساء بعثهن حسب تخصصهن، وهذا ما يؤكد صحة فرضية البحث.

وتوصل البحث الى انه، تحتاج المرأة المقاولة الدعم بمختلف أنواعه، المالي والمرافقة لتتمكن من تجسيد افكارها وابداعاتها على شكل مشاريع اقتصادية خلاقة للقيمة، تستطيع بها مزاولة نشاط اقتصادي تلبي به حاجيات المجتمع حسب طبيعة المرأة المقاولة وتخصصها، لتحقيق الربح ومكانة في المجتمع. والوصول الى تنمية مستدامة باحترام جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فعلى جميع هيئات الدعم وعلى راسها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسات المسؤولة على الاقتصاد المحلي والعربي والإقليمي، ان توفر كل مصادر التمويل بزيادة عدد وأنواع المنتجات التي تتوافق مع خصوصيات المرأة المقاولة وخصوصيات مشاريعها، وتوفير مختلف وسائل المرافقة من تدريب وتكوين وتوجيه لأجل ولوجها عالم الاعمال.

المراجع

1. Brave. (2023, 02 17). *مشروع دعم استمرارية الاعمال (قطاع سيدات الاعمال)*. Récupéré sur https://smeps-brave.org/brave-women/

2. البنك الاسلامي للتنمية .(2005) .لمحة موجزة عن مجموعة البنك الاسلامي للتنمية .*منشورات البنك الاسلامي للتنمية* .المملكة العربية السعودية: البنك الاسلامي للتنمية.

3. البنك الاسلامي للتنمية .(.s.d) .تمكين الشعوب من اجل مستقبل مستدام .*منشورات البنك الاسلامي للتنمية* . البنك الاسلامي للتنمية.

4. الخاص, ا. ا .(14 08 ,2022) .*توقيع اتفاقية تمويل بقيمة 65 مليون دولار امريكي بين المؤسسة و"اكروبنك ."* Récupéré sur https://icd-ps.org/ar/news/signing-of-a-usd-25-million-line-of-financing-agreement-between-icd-and-jscb-agrobank

5. المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص .(2021) .معا اقوى . *التقرير السنوي* .المملكة العربية السعودية: المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص.

6. بقاش شهيرة .(2011/2012) .دور البنك الاسلامي للتنمية في دعم التنمية الاقتصادية في الدول الاعضاء حالة الجزائر 1990-2009 .*اطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية* .الجزائر: جامعة الجزائر 3.

7. بنوجعفر عائشة وابراهيم شالا .(2020) .التطور التاريخي للمقاولة النسوية ونماذجها عبر العالم .*مجلة المقار للدراسات الاقتصادية*.(02)*04* ,

8. سلامي منيرة .(2007) .التوجه المقاولاتي للمراة في الجزائر .*مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية* .الجزائر: جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.

9. سلامي منيرة & ,يوسف قريشي .(2014) .المقاولاتية النسوية في الجزائر ولقع الانشاء وتحديات مناخ الاعمال . *مجلة اداء المؤسسات الجزائرية .(05)* الجزائر: ورقلة.

10. سلمى بوقطاية & ,تلمساني حنان .(2021) .التمويل المصرفي الاسلامي ودوره في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص .الجزائر: مجلة Revue economie et de management.

11. شنوف فريدة .(2008/2009) .المراة المقاولة في الجزائر دراسة سوسيولوجية .*مذكرة ماجستير في علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية* .الجزائر: جامعة الاخوة منتوري-قسنطينة.

12. لعربي دخموش .(2005) .*محاضرات في اقتصاد المؤسسة* .الجزائر: مطابع منتوري-قسنطينة.